بحوث مستقبلية (٢) ٢٠٠٠
ص ص (٨١-١٠٢)

التعليم العالي في الوطن العربي
الواقع والتصورات المستقبلية

إبراهيم خليل العلاف(*)

الملخص

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر ، ميدانا للتدريس فحسب ، بل اتسعت مهامها لتكون مراكز للبحث العلمي ولتطوير المعرفة والتخطيط للمستقبل باتجاه خلق القاعدة العلمية الرصينة للمجتمع . وبقدر ما يتعلق الأمر بالتعليم العالي الحديث ، سواء الرسمي أو الأهلي في الوطن العربي، فإن عمره ليس طويلاً بالقياس إلى المؤسسات الجامعية المعروفة في العالم المتقدم . وهذا البحث محاولة للوقوف عند الجذور الأولى لنشأة هذا التعليم ، ومعرفة واقعة الراهن ، وخصائصه المشتركة وأوجه النقد الموجهة إليه من لدن المفكرين والتربويين وغيرهم من المهتمين بمستقبله وبقدرته على الإسهام في التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومعرفة مدى إمكانية تطوير مؤسسات التعليم الأهلي(الموازي) لتكون رديفة وعضيدة لمؤسسات التعليم العالي الرسمي .

المقدمة

لم تعد الجامعات في عالمنا المعاصر ، ميدانا للتدريس فحسب ، بل اتسعت مهامها لتكون مراكز للبحث العلمي ، والتخطيط للمستقبل باتجاه خلق القاعدة العلمية الرصينة للمجتمع . (أحمد ، ١٩٨١ : ٧٧) .

ولقد أصبح من الضروري أن تلعب الجامعة دورا بارزا ورئيسا في الدول النامية ، وأن تتوطد علاقتها بالمجتمع على الأصعدة كافة ، وأن تسهم في العمل من أجل التنمية والتقدم. وفقدان العلاقة من شأنه أن يؤثر تاثيرا خطيرا في تحقيق مشاريع التنمية ، وطموحات المجتمع في اجتياز التخلف إلى التقدم . (قيس ، ١٩٧٥ : ٣٣) .

ويقوم عضو هيئة التدريس في الجامعة بدور كبير في مجال توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع بوصفه المؤهل علميا ، كفاءة وخبرة ، لنقل أحدث التطورات العلمية والنظرية والتطبيقية في شتى الاختصاصات إلى الطلبة وغيرهم عن طريق التدريس والبحث والعمل في المختبرات والمصانع التابعة لمؤسسات الجامعة والمجتمع ، وإقامة الندوات ، والمؤتمرات العلمية، وإلقاء المحاضرات ، وتنظيم دورات التعليم المستمر ونشر البحوث والمقالات في حقل اختصاصه . (قيس، ١٩٧٥ : ٣٣)

(*) دكتوراه ، أستاذ التاريخ العربي الحديث ، جامعة الموصل .

تاريخ الاستلام : ١٩٩٩/٩/١٥
تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٠/٥/٢٣

هذا فضلاً عن ما يتوقعه المجتمع من عضو هيئة التدريس في الجامعة ، أو في الحقيقة ما يصر عليه ، وهو أن (الأستاذ) ينبغي أن يكون قدوة في سلوكه ومثالاً طيباً يحتذى به لا بالنسبة إلى طلبته فحسب ، بل بالنسبة إلى بيئته المحلية . ويرى البعض من الكتاب ، أن النظرة السائدة للأستاذ في المجتمع ، لا تختلف عن النظرة إلى رجل الدين . (ميليبت ، ١٩٦٥ : ٢٢٦)

ومن هنا ، فإن التعليم العالي يقوم بدور بارز في إحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي في المجتمع ، ويتعاظم هذا الدور حين يشهد المجتمع تحديات أجنبية تستهدف عرقلة نهوضه وتقدمه .

وبالرغم من أن عمر المؤسسات الجامعية في الوطن العربي ، ليس طويلاً بالقياس إلى المؤسسات الجامعية في العالم المتقدم ، إلا أن وقفة قصيرة عند مسيرة التعليم العالي في الوطن العربي ، سواء الرسمي منها أو الأهلي ، في المرحلة الراهنة تعطينا تصوراً عن التوجهات التي تحكم حركة هذا التعليم ونموه ، ومقدار الجهد المبذول في هذا القطاع . لكن هذا لم يمنع المفكرين والمتخصصين والمهتمين بالتعليم العالي في أن يوجهوا نقداً شديداً للتعليم العالي ومؤسساته ، انطلاقاً من أن هذا النمط من التعليم لا يزال يعج بالسلبيات التي تحول دون قيام الجامعات والكليات والمعاهد العالية بدورها الفاعل ، وبالمستوى المطلوب .

أن هذا البحث محاولة للوقوف عند الجذور الأولى لنشأة التعليم العالي الحديث في الوطن العربي ، ومعرفة واقعه الراهن وخصائصه المشتركة ، وتأشير جوانب الخلل فيه ، وأخيراً عرض لأبرز آراء المفكرين والتربويين نحو مسيرة التعليم العالي ومستقبله مع وقفة مناسبة عند التعليم العالي الأهلي ومعرفة مدى إمكانية إسهامه في تطوير التعليم العالي العربي .

نشأة التعليم العالي في الوطن العربي وتطوره

يتباين التاريخ للتعليم العالي في الوطن العربي تبايناً شديداً ، ففي الوقت الذي تمتلك فيه بعض الأقطار (مصر والعراق وسوريا) تاريخاً تربوياً ترجع جذوره إلى مطلع القرن العشرين،نجد أن التعليم العالي الحديث ، يعد ظاهرة جديدة في معظم الأقطار الأخرى ، وخاصة في أقطار الخليج العربي . إذ إنه لم يبدأ إلا في الستينات من هذا القرن ، لذلك ، فأن التباين هذا أدى إلى عدم التجانس في نمو التعليم العالي في الوطن العربي . ففي مصر مثلاً ، نجد أن جذور الجامعة المصرية ترجع إلى سنة ١٩٠٨ ، وكذلك في العراق ، حيث شهد العام ١٩٠٨ ولادة مدرسة (كلية) الحقوق في بغداد. وبعد ذلك توالى إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي ، إذ تأسست في سنة ١٩٢٣ ، دار المعلمين العالية (كلية التربية حالياً) .

أما كلية الطب فقد تأسست سنة ١٩٢٧ ، ولم تكتمل جامعة بغداد إلا في سنة ١٩٥٧ . وفي سوريا ، أنشئت جامعتها سنة ١٩٢٣ ، وكانت آنذاك تحوي عدداً قليلاً جداً من الكليات ، كان من أبرزها كلية الطب التي تأسست سنة ١٩٠٣ . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ٥-٩).

وخلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، أصبح عدد الجامعات في الوطن العربي (عشر) جامعات ، وذلك بعد إنشاء جامعة الإسكندرية في مصر سنة ١٩٤٢.

(فرح ، ١٩٨٤ : ١٦٠) وقد تم في الفترة التي أعقبت الحرب ، إنشاء جامعتين هما : عين شمس في مصر (١٩٥٠) ، والجامعة اللبنانية (١٩٥١) . وفي الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٩ ، شهد الوطن العربي تطورا ملحوظا في لإعداد الجامعات بحيث أصبحت (٢٢) جامعة ، أي بزيادة قدرها (١٠) جامعات هي : جامعة الصومال (١٩٥٤) ، جامعة أم درمان الإسلامية في السودان (١٩٥٤) ، جامعة النيلين في الخرطوم (فرع جامعة القاهرة سابقاً) (١٩٥٥) ، الجامعة الليبية (١٩٥٥) ، جامعة الخرطوم (١٩٥٦) ، جامعة بغداد (١٩٥٦) ، جامعة الرباط (محمد الخامس) (١٩٥٧) ، جامعة الملك سعود في الرياض (١٩٥٧) ، جامعة أسيوط بمصر (١٩٥٧) ، الجامعة الإسلامية في ليبيا (١٩٥٨). وهذه الزيادة في عدد الجامعات تمثل ٨٣% عن الفترة التي سبقتها.(الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥: ١٣).

وعند مقارنة تطور أعداد الجامعات قد استمر بالزيادة ، لكنها دون الزيادة السابقة بقليل . إذ بلغ عدد ما أنشئ منها (تسع جامعات) هي : جامعة بيروت العربية (١٩٦٠) ، جامعة حلب في سوريا (١٩٦٠) ، الجامعة التونسية في تونس (١٩٦٠) ، جامعة الأزهر بشكلها الحديث في القاهرة (١٩٦١) ، الجامعة الإسلامية في السعودية (١٩٦١) ، الجامعة الأردنية في عمان (١٩٦٢) ، الجامعة المستنصرية في بغداد (١٩٦٣) ، جامعة وهران في الجزائر (١٩٦٥) . جامعة البترول والمعادن في السعودية (١٩٦٥) . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ١٣-١٤) .

وكان التطور الملحوظ في نمو الجامعات ، قد حدث ما بين ١٩٦٧ – ١٩٧٣ ، حين تأسست عشر جامعات هي : جامعة البصرة في العراق (١٩٦٧) ، وجامعة الموصل في العراق كذلك (١٩٦٧)، وجامعة الكويت (١٩٦٧) ، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة في السعودية (١٩٦٨) ، وجامعة اللاذقية في سوريا (١٩٦٩) ، وجامعة صنعاء في اليمن (١٩٧١) ، وجامعة بنغازي في ليبيا (١٩٧٤) ، وجامعة طرابلس في ليبيا كذلك (١٩٧٤). وهكذا فأن نسبة الزيادة في إعداد الجامعات في الفترة الأخيرة عن سنة الأساس ، قد بلغت ٤٥٦% . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ١٢-١٣)

ولا يزال عدد الجامعات في الوطن العربي يتزايد ، وثمة إحصائية ترجع إلى سنة ١٩٨٦ تشير إلى أن العدد قد أصبح (٨١) جامعة . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ١٤).

وفي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد الجامعات (١١٧) جامعة . وفي بداية سنة ١٩٩٧ أصبح العدد (١٧٥) جامعة ، أي بإضافة ما معدله (١٠) جامعات سنويا مقابل جامعة واحدة سنويا في الخمسينات والستينات وثلاثة جامعات في السبعينات ، وخمس جامعات سنويا في الثمانينات . كما بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأخرى (٦١٠) في نهاية سنة ١٩٩٦ منها ٧٨% كليات مجتمع ، أو معاهد فنية و ٢٢% كليات جامعية . (السعيد ،١٩٨٦ : ١١-١٢). ويوضح الجدول (١) تطور عدد مؤسسات التعليم العالي في بلدان الوطن العربي، ونصيب القطاع الأهلي لكل منها للفترة ما بين ١٩٩٠ – ١٩٩٧ . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٣) .

الجدول (١)
تطور عدد مؤسسات التعليم العالي في بلدان الوطن العربي
ونصيب القطاع الأهلي لكل منها للفترة ١٩٩٠-١٩٩٧

نوع المؤسسة	عدد المؤسسات		نصيب القطاع الأهلي من المجموع %
	١٩٩٠	١٩٩٧	
الجامعات	١١٧	١٧٥	٢٧
الكليات الجامعية	١٣٢	١٣٧	٣٤
كليات المجتمع	٣٩٨	٤٧٣	٢٢

ومن استعراض نمو الجامعات ، يتضح أن هناك فرقا بين عدد الجامعات العربية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، والتي تلتها . فما وجد من جامعات قبل الحرب ، كان لا يتجاوز الـ (٩) جامعات ، علما بأنها كانت حصيلة فترة طويلة من الزمن . أما في الفترة التي تلت الحرب ، فقد تضاعف العدد بشكل كبير ، بحيث أصبح يربو على الأربعين جامعة . ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى جملة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها الوطن العربي وفي مقدمتها :

١. تعاظم الوعي القومي العربي .
٢. تنامي الحركات الوطنية .
٣. نشوء كيانات سياسية عربية مستقلة .
٤. تبلور الأفكار التحررية والديمقراطية وازدياد الاهتمام بالجماهير .
٥. عد التعليم العالي مظهرا من مظاهر الاستقلال .(الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ١٤) .

ولم يختلف حال التعليم العالي عما سبقه من مراحل تعليمية من حيث الاهتمام والعناية ، ومن حيث الحرص والحماس من المسؤولين عن التعليم في بلدان الوطن العربي، ورغبتهم الصادقة في التخلص من التبعية الثقافية والعلمية ، وتوجههم في خططهم التنموية والمستقبلية إلى تطوير البنى التحتية لمجتمعاتهم وتعزيز الكيان العلمي والثقافي لبلدانهم ، بتوسيع رقعة التعليم وبخاصة التعليم الجامعي منه . ولم يختلف الموقف الشعبي من التعليم ، وضرورة التوسع الكمي والنوعي فيه ، عن الموقف الرسمي ، بل كان في بعض البلدان أشد وأقوى . وهكذا غدا من المعيب أن يستمر العرب في طلب الاستعانة بالخبرات الأجنبية لإنهاء خططهم التنموية الانفجارية التي شهدها الوطن العربي بعد القفزة النفطية سنة ١٩٧٥ . وكان عليهم أن يفكروا بتطوير مؤسساتهم التعليمية العليا وتوسيعها بغية زيادة أعداد الخريجين الذين تحتاجهم البلاد . (السعيد ، ١٩٨٦ : ١٢).

أن جميع الدلائل تشير إلى أن نمو التعليم العالي في بلدان الوطن العربي سيستمر بوتيرة عالية خلال السنوات القادمة ، جراء ثلاثة عوامل رئيسية أولها : استمرار تدفق أعداد غير مسبوقة من خريجي المدارس الثانوية ، وثانيها تبني معظم البلدان العربية لسياسة الباب المفتوح في القبول لمؤسسات التعليم العالي ، وثالثهما السماح للقطاع الأهلي بتمويل وإدارة بعض مؤسسات التعليم العالي (الموازي) في عدد متزايد من البلدان العربية جنبا إلى جنب مع القطاع الرسمي. (القاسم، ١٩٩٧: ٣).

وثمة ملاحظة ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار وهي أن البلدان العربية تتباين ، بدرجة كبيرة في مؤشرات التعليم العالي ، والتي تشمل هيكل أو بنية مستويات التعليم الأربعة (مستوى المعاهد الفنية ، أو كليات المجتمع ، البكالوريوس ، والماجستير ، والدكتوراه) ، وقاعدة التخصصات المتوافرة للطلبة ، وتكلفة الطالب السنوية ، ونسبة الإناث ، ونسبة الملتحقين بالميادين العلمية والتقنية مقابل العلوم الإنسانية والاجتماعية والإدارية ، ونسبة الملتحقين في التعليم العالي من السكان في عمر التعليم العالي، ومؤشرات الموارد المخصصة للتعليم العالي .

ولعل أبرز مؤشر تتباين فيه البلدان العربية ، هو عدد الملتحقين بالتعليم العالي في جميع مستوياته لكل (مائة ألف نسمة) من السكان ، وعدد الخريجين التراكمي في مستوى درجة البكالوريوس لمجموع الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ (القاسم ، ١٩٩٧ : ٣) . ويوضح الجدول (٢) توزيع عدد الطلبة الملتحقين (المسجلين) في جميع مستويات التعليم العالي / لكل مائة ألف نسمة من السكان في البلدان العربية في سنة ١٩٩٦ على وفق ست فئات ، علما بأن عدد الخريجين في هذا المستوى بلغ (٧,٣) مليون (القاسم ، ١٩٩٧ : ٤) .

الجدول (٢)

الفئات العددية للملتحقين بالتعليم العالي لكل مائة ألف نسمة من السكان	البلدان
الفئة الأولى ٢٥٠٠ إلى ٢٧٥٠	لبنان ، الأردن ، فلسطين
الفئة الثانية ٢٠٥٠	الكويت
الفئة الثالثة ١٣٥٠-١٦٠٠	مصر ، السعودية ، سوريا ، تونس ، البحرين، قطر ، ليبيا .
الفئة الرابعة ١١٠٠- ١٢٥٠	العراق ، المغرب ، الإمارات ، الجزائر .
الفئة الخامسة ٤٠٠-٨٠٠	اليمن ، عمان ، موريتانيا ، جيبوتي ، السودان
الفئة السادسة دون ٢٠٠	الصومال

أما الجدول (٣) فيبين توزيع عدد الخريجين التراكمي في مستوى درجة البكالوريوس في جميع الاختصاصات للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ لكل مائة ألف نسمة من السكان في البلدان العربية على وفق خمس فئات .

الجدول (٣)

فئات عدد الخريجين لكل مائة ألف من السكان	البلدان
الفئة الأولى ٣٠٠٠ ــ ٤٥٠٠	لبنان ، الأردن
الفئة الثانية ٢١٠٠ ــ ٢٦٠٠	مصر ، الكويت ، ليبيا ، فلسطين ، البحرين
الفئة الثالثة ١٣٠٠-١٨٠٠	قطر ، العراق ، سوريا ، تونس
الفئة الرابعة ٩٥٠- ١٢٠	الجزائر ، المغرب ، السعودية ، الإمارات العربية
الفئة الخامسة ٢٠٠ ــ ٨٠٠	موريتانيا ، جيبوتي ، السودان ، عمان ،اليمن ، الصومال

ملامح عامة وخصائص مشتركة

بالرغم من التباين الشديد في نشأة التعليم العالي الحديث في بلدان الوطن العربي ، فأننا نستطيع أن نضع أيدينا على جملة ملامح عامة لخصائص مشتركة أبرزها ما يأتي :

١. أن معظم الجامعات نشأت في وقت قريب نسبيا ، لكن هذا لا يعني أن الوطن العربي كان خلوا من الجامعات . فالوطن العربي قد شهد منذ عصور ازدهار الحضارة العربية ــ الإسلامية في العصور الوسطى ، ظهور جامعات كبرى كالجامعة المستنصرية في بغداد وجامعة الأزهر في القاهرة ، وجامعة الزيتونة في تونس .والى جانب هذا النمط من الجامعات التي اهتمت بالثقافة العربية الإسلامية والعلوم الحديثة في حينه ، كان هناك نمط آخر من التعليم الجامعي عرفته بعض الأقطار العربية ،منذ أواخر القرن التاسع عشر ، يتمثل بالجامعات الأجنبية ،منها الجامعة الأميركية في بيروت (١٨٦٦)، وجامعة القديس يوسف في بيروت كذلك (١٨٨١) . وأخيرا ظهر نمط ثالث هو الجامعات الحكومية التي أنشئت على غرار الجامعات الغربية التي استهدفت تخريج موظفين تحتاج إليهم الدوائر والمؤسسات الرسمية ومثال ذلك جامعة الجزائر التي أسسها المستعمرون الفرنسيون في الجزائر سنة ١٨٩٧ . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥: ٧ ــ ١٢) .

٢. اتخذت الغالبية العظمى من البلدان العربية قرارا سياسيا وضعت فيه التعليم العالي في أعلى سلم أولويات التنمية ، وعدت التعليم العالي واحدا من أبرز مدخلات التقدم والإنتاج في النشاطات الاقتصادية الاجتماعية . وقد قطعت العديد من البلدان العربية شوطا كبيرا في هذا المضمار . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٤ - ٥) .

٣. حققت بعض البلدان العربية إنجازات نوعية وكمية في بعض ميادين التعليم العالي توازي أفضل المستويات العالمية على وفق المؤشرات التي تقيس أداء مؤسسات التعليم العالي . ولم تقتصر فوائد هذه الإنجازات على الحدود الجغرافية لتلك البلدان ، بل استفادت منها بلدان عربية أخرى . فعلى سبيل المثال قدمت مصر منذ الثلاثينات

والأربعينات العديد من كوادرها العلمية وخبراتها العالمية للعمل في الأقطار العربية المختلفة ومنها العراق وأقطار الخليج العربي . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٤ – ٥) .

٤. استمر تزايد إعداد الإناث الملتحقة بالتعليم إلى أن بلغ في سنة ١٩٩٦ (المليون ونيف) لأول مرة موزعة بنسبة ٨٩% في مستوى البكالوريوس و ٨% في مستوى المعاهد الفنية و ٣% في مستوى الماجستير والدكتوراه . ويأتي ذلك في إطار الحملة الواسعة لإشراك المرأة في قيادة المجتمع . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٥) . ويقدر الكتاب الإحصائي السنوي لليونسكو الصادر سنة ١٩٩٦ بان نسبة الإناث بين طلبة التعليم العالي العربي في الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨١ – ١٩٩٤ – ١٩٩٥ تتراوح بين ٧٠% (في الإمارات، قطر مثلا) و ١٧% (في موريتانيا واليمن مثلا) وتكاد نسبة ٤٢% هي النسبة السائدة في معظم الأقطار العربية . (فرجاني ، ١٩٩٨ : ١٩٥) .

٥. إعادة الغالبية العظمى من البلدان العربية ، النظر في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي. إذ تزايد جراء ذلك إنشاء هذه المؤسسات بعيدا عن العواصم والمدن الكبيرة . ويقع الآن ٣٠% فقط من الجامعات في العواصم العربية على سبيل المثال بعد أن شكلت هذه الجامعات ٩٥% من مجمل عدد الجامعات في منتصف السبعينات . كما سمحت ٦٠% من البلدان العربية للقطاع الأهلي بتمويل وإدارة مؤسسات للتعليم العالي . وبلغ نصيب القطاع الأهلي في سنة ١٩٩٧ ، ما نسبته ٣٤% من مجموع عدد الكليات الجامعية ، و ٢٧% من الجامعات ، و ٢٢% من مجموع المعاهد الفنية . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٥) .

٦. نظم إلى رأس المال البشري العربي ما مجموعه (٥,٥) مليون خريج من مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٥ . وقد تخرج ٩٧% من هؤلاء من المؤسسات العاملة داخل البلدان العربية و ٣% من مؤسسات تقع خارج هذه البلدان. وقد توزع الخريجون ، بنسبة ٦٥% من حملة البكالوريوس و ٣١% من حملة الدبلوم المتوسط للمعاهد الفنية و ٤% من حملة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) . أما حملة البكالوريوس ، فقد توزعوا بنسبة ٤٨% للعلوم الإنسانية والاجتماعية و ١٧% للعلوم الإدارية والاقتصادية و ١١,٥% للعلوم الهندسية و ١١% للعلوم الصرفة و ٧% للعلوم الطبية و ٥,٥% للعلوم الزراعية والبيطرية . (القاسم ، ١٩٩٧ : ٥) .

٧. حققت استثمارات البلدان العربية في التعليم العالي ، كذلك ، أرقاما قياسية في سنة ١٩٩٦ ، إذ بلغت ٦,٩ مليار دولار أمريكي مقابل ٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٠ أي بزيادة سنوية قدرها ١٥% . ويعادل هذا الرقم ما يقارب ١,٨% من مجمل الدخل القومي العربي . (القاسم ، ١٩٩٧: ٥) .

٨. أزداد الاهتمام في معظم بلدان الوطن العربي بالتعليم المهني والتقني فانشئت على سبيل المثال جامعات وكليات تقنية في العراق والجزائر والسعودية ومصر وسوريا . كما بدأت الجامعات بإنشاء مراكز للبحوث التقنية . (زين ، ١٩٧٩ : ٣٠٠) .

٩. برزت محاولة لتنظيم علاقة الجامعات ببعضها ، وبعد أن كانت الجامعات العربية تعاني من الضعف في علاقاتها البينية . ففي سنة ١٩٦٥ تأسس اتحاد الجامعات العربية. ومن أبرز إنجازات الاتحاد عقد مؤتمرات متخصصة والقيام بدراسات وتقديم

تقارير عن أهداف الجامعات وعن شؤون الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي . كما بدأ الاتحاد بإصدار مجلة علمية محكمة باسم " مجلة اتحاد الجامعات العربية " ومع هذا ما يزال ينتظر الاتحاد الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به لتحقيق أهدافه . (زين ، ١٩٧٩ : ٣٠١) .

١٠. كما شهدت الجامعات العربية ، تطورا في أهدافها التربوية والبحثية والعلمية . ففي الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، لم تتعد الأهداف " العمل على رقي الآداب والعلوم " ، " والقيام بتشجيع البحوث العلمية " . ولكن منذ الستينات حتى الوقت الحاضر ، حدث تطور نوعي ملحوظ في أهداف التعليم العالي في الوطن العربي ومنذ ذلك بروز أهداف وطنية وقومية والتفات الجامعات لبعض حاجات المجتمع وقضايا التنمية والإيمان بديمقراطية التعليم وظهور اتجاه في بعض الجامعات للتوسع في قبول الموفدين من الطلبة العرب الذين لا يتوفر في أقطارهم تعليم عالٍ ، والاهتمام المتزايد بالدراسات العليا وازدياد عدد المتقدمين لها ، ويعزى كل ذلك إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأت البلدان العربية تشهده مما استدعى تهيئة كوادر وطنية ذات تخصص عال لسد حاجة ذلك النمو . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ٧ – ٥٦) .

١١. ازدياد عدد المتخرجين في التعليم العالي بصورة مطردة ويرتبط ذلك بزيادة أعداد الطلبة في التعليم العالي في الوطن العربي من (١٠٣٢٢) في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى (٦٢٣١٠) سنة ١٩٧٣ وقد وصل العدد إلى منتصف التسعينات إلى قرابة ثلاثة ملايين ، ويمثل هذا الرقم ضعف عدد طلبة التعليم العالي في المنطقة سنة ١٩٨٠ ، وهذه و لاشك زيادة كبيرة ، لكن بمقارنتها بالبلدان المتقدمة نجد أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي في البلدان العربية في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤ يمثل ربع قيمته في البلدان المتقدمة ، وهذا بون شاسع يتعين على المسؤولين العرب عن التعليم العالي تجاوزه . (فرجاني ، ١٩٩٨ : ٩١) .

١٢. ويرتبط بنمو الإقبال على التعليم العالي ازدياد في أعداد أعضاء الهيئات التدريسية بصورة مستمرة ، مع العلم أن هناك تفاوتا ملحوظا بين جامعة وأخرى وخاصة في مجال نسبة عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس. (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ٥٦)

١٣. وثمة ظاهرة أخرى تشترك فيها معظم جامعات الوطن العربي في المرحلة الراهنة وهي انخفاض أعداد طلبة البعثات إلى خارج الوطن العربي عما كانت عليه سابقا ويعزى ذلك إلى أمرين أولهما ازدياد الاهتمام بالدراسات العليا داخل الأقطار العربية وثانيهما أن هناك تنوعا في أماكن الدراسة ، فلم تعد البعثات تتوجه نحو الولايات المتحدة وبلدان أوربا الغربية وإنما اتسعت لتشمل بلدانا أخرى كروسيا وبلدان جنوبي شرقي آسيا . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ٥٦) .

١٤. ازداد اهتمام الحكومات العربية بالتعليم العالي انطلاقا من الفلسفة التي ترى أنه عملية إنتاجية وليس خدمية فقط ، وقد ازداد الإنفاق على التعليم العالي ، لكن البيانات الدقيقة عن ذلك ليست متوفرة ، فعلى سبيل المثال لم تتوفر سنة ١٩٩٣ من بيانات عن الإنفاق الجاري على التعليم العالي إلا عن ست دول عربية هي تونس والسعودية وعمان ومصر والمغرب وموريتانيا . ومن ملاحظة هذه البيانات يتضح مثلا أن نصيب الفرد من الإنفاق الجاري على التعليم العالي سنة ١٩٩٣ في مصر كان (٨,٥١) دولار بعد

أن كان سنة ١٩٨٠ (٥,٤٥) دولار . أما في تونس فكان (٢١,٦٣) دولارا سنة ١٩٩٣ بعد أن كان سنة ١٩٨٠ (١٢,٨٤) دولارا . (فرجاني ، ١٩٩٨ : ١٩٨) .

١٥. وأخيرا فأن الاتجاهات الصحيحة التي شهدها التعليم العالي في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة ، تطور النشاطات الطلابية وظهور اتحادات للطلبة تستهدف رفع المستوى التعليمي وتحسينه وإيجاد علاقات أفضل بين الطلبة من جهة ، والإدارات الجامعية وأعضاء هيئات التدريس من جهة أخرى ، بحيث تقوم على أساس الاحترام المتبادل . كما تعمل على دعم وتطوير الحركة الطلابية الوطنية والقومية ، وبث المفاهيم والأفكار حول ربط التعليم العالي بالمجتمع وحاجاته . (الزوبعي والحمداني ، ١٩٧٥ : ٥٦) .

واقع التعليم العالي ونواقصه في منظور بعض المفكرين والمربين العرب

تعرض التعليم العالي في الوطن العربي ، في السنوات الأخيرة ، إلى نقد شديد ، وأتضح ذلك من خلال بعض الوثائق السياسية وكتابات العديد من المفكرين والمربين والكتاب العرب المهتمين بدور الجامعات والتعليم العالي في تطور المجتمع . (ثورة ١٧ تموز ، ١٩٧٤ : ١٤٥ ــ ١٥٠) ؛ (زحلان ، ١٩٨٠ : ٢٧-٢٨) ؛ (عبد الرحمن ، ١٩٨٢ : ٢٣٣-٢٤٥) . وقد شخصت تلك الكتابات السلبيات والنواقص التي يعاني منها التعليم العالي ، ومن أبرزها أن الجامعات كانت ولا تزال تخرج سنويا الأعداد الكبيرة من الطلبة الذي لا يمكنهم الإفادة من ثقافتهم ومؤهلاتهم فائدة ملموسة في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات المتسعة . هذا فضلا عن أن الجامعات ما تزال تمارس دورا تقليديا يقتصر على نقل العلم والمعرفة وإعداد الكوادر في الفروع العلمية والفنية والإنسانية . وحتى هذا الدور لم تؤده هذه الجامعات بالشكل المطلوب بسبب انفصالها عن المجتمع . (ثورة ١٧ تموز ، ١٩٧٤ : ١٥٠) .

وتكاد الجامعات العربية ، تشترك مع بعضها البعض في هذا الواقع ، ولا تزال حتى يومنا هذا تواجه نقدا شديدا ، بسبب عدم قدرتها على مواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعاصرة . ويتهم الدكتور **ادوارد سعيد** (سعيد ، ١٩٨١ :٣١٩)، الجامعات في الوطن العربي بأنها : تدار بشكل عام ، تبعا لنسق ما موروث عن ، أو مفروض مباشرة من قبل قوة مستعمرة سابقة . وتجعل الظروف الجديدة ، واقعيات المنهج الدراسي قبيحة حتى الرعب تقريبا : صفوف يحتشد بها مئات الطلبة ، وجهاز تدريب مدرب تدريبا سيئا ومرهق بالعمل ، ويتلقى رواتبا سيئة... تعيينات سياسية ، الغياب شبه المطلق للأبحاث المتقدمة ، ولوسائل البحث العلمي ، وأهم من ذلك الافتقار إلى مكتبة واحدة لائقة في المنطقة بأسرها .

ويقف الدكتور **انطوان زحلان** (زحلان ، ١٩٨٠ : ٢٨، ٤٠-٤١) ، عند مسألة البحث العلمي ، ويكشف ، بجرأة شديدة ، النطاق المحدود جدا للنشاط العلمي في أقطار الوطن العربي . فيقول أن الأرقام التي تقدمها (اليونسكو) مثلا تشير إلى وجود سبعة الآلاف تدريسي وعالم وفني في ميدان البحوث والتطوير في الوطن العربي في سنة ١٩٧٣ ولأن على هؤلاء ، إذا استخدمت المقاييس الدولية للأداء ، أن ينشروا ما بين (٨٠٠٠ ــ ١٤٠٠٠) بحث سنويا ، إلا أن الرقم المتحقق بالنسبة إلى الفئة ذاتها هو

(٨٤٧) بحثا أي بمستوى إنتاجية يقدر بأقل من ١٠ في المائة . وثمة إحصائية مقتبسة من الكتاب الإحصائي الذي أصدرته (اليونسكو) سنة ١٩٩٧ تشير إلى أن أعداد العلماء العرب، بالنسبة إلى عدد السكان لا يتجاوز الـ (١٠%) من نسب الدول الصناعية . كما أن الاتفاق العربي على البحث والتطوير ، لا يتجاوز ٣-٥ في الألف من الدخل القومي ، بينما تصل هذه النسبة إلى ما يقارب (٢٠ – ٣٠) في الألف في حالة الدول الصناعية.(الخطيب ، ١٩٩٨: ١٤) .

لقد ورد في التقرير الذي أعده عدد من المفكرين العرب بتكليف من الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بعنوان : " حال الأمة العربية ، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦ " ، أنه لا توجد بيانات جديدة عن نفقات البحث والتطوير منذ سنة ١٩٩٢ حين قدرت آنئذ بنحو (٦٠٠) مليون دولار . وهذا الرقم هو أقل من ٠,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي . وهذا المعدل هو من أدنى المعدلات في العالم الثالث . وفي سنة ١٩٩٦ ساهم العلماء العرب بنحو (ثمانية الآلاف بحث علمي) لمجلات عالمية محكمة ويمثل هذا العدد زيادة قدرها تسعة عشر ضعفا في إنتاج البحوث العربية خلال الثلاثين سنة الماضية. وتعد الكيمياء التطبيقية أنشط الميادين العلمية في حقل البحوث في معظم البلدان العربية وكذلك الطب والهندسة المدنية . (حال الأمة العربية ، ١٩٩٧ : ١١١).

ومهما كانت الطريقة المتبعة في تقويم إنتاجية الباحثين العرب ، فأن الهوة كبيرة بين ما هو منتج فعلا ، وما هو منتظر من القوى البشرية العاملة في البحث والتطوير ، كبيرة إلى ابعد حد . وهذا يتطلب من العرب الاستمرار بطلب العلم والتعجيل بالحصول على التقنية وامتلاك ناصيتها ، وذلك لمواجهة الأعداء الذين يحرصون على إبقاء العرب في حالة من التخلف والتبعية والجمود . (القاسم ، نيسان ١٩٩٧ : ٢٨) . وتظهر الإحصائية التالية التي نشرها القاسم في بحثه الموسوم " أفكار في إصلاح مسيرة البحث العلمي " المشار إليه أنفا والتي تعود إلى سنة ١٩٩٤ ، بأن مرتبة بلدان الوطن العربي في معدلها العام في أدنى مرتبة من مناطق العالم في البحث العلمي بعد أفريقيا . ويعتقد أن المقلق في هذه الإحصائية أن نسبة ما تنفقه العديد من البلدان العربية الفقيرة أو المتوسطة الدخل ويدعو الباحث إلى تشجيع القطاع الأهلي وقطاعات الإنتاج والمصادر الوطنية الأخرى في التمويل لبناء قاعدة فاعلة للبحث العلمي والتطوير . وفيما يأتي الإحصائية والمقارنات التي أجراها القاسم بين بلدان الوطن العربي وبعض البلدان .

بعض المؤشرات المهمة في تحليل واقع تمويل البحث والتطوير

البلد أو البلدان	مجمل الدخل بالمليار دولار	مجمل الإنفاق على البحث والتطوير بالمليون دولار	نسبة الإنفاق إلى الدخل الوطني %	جملة الباحثين بالآلاف	عدد الباحثين لكل مائة ألف نسمة	تكلفة الباحث السنوية بالألف دولار
بلدان الوطن العربي	٤٨٧	٥٣٥	٠,١١	١٥,٢	٦	٣٦
الكيان الصهيوني	٧٣	١٧٧٤	٢.٤٣	١٠,٩	٢,٥	١٦٢
تركيا	١٣١	٥٢٤	٠,٤٠	١٦,٨	٢٧	٣١
أسبانيا	٤٨٣	٣٩٥٩	٠,٨٢	٨٠,٤	٢,٦	٤٩
العالم	٢٥٦٠٠	٥٣٥٩٠٠	٢,١	٣٤٠٠	٦١	١٥٦

أما الدكتور أسامة عبد الرحمن فتناول جانبا آخر من رسالة الجامعات العربية ذلك هو دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ويرى أن هذه الجامعات " لم تحقق بعد الحد الأدنى من رسالتها ، وهو إعداد المتخصصين في المجالات المختلفة ، وبالمستوى المطلوب لمواجهة احتياجات التنمية ، ولشغل الوظائف القيادية والاستراتيجية في الأجهزة الحكومية ومشاريع القطاع العام والخاص " ويضيف إلى ذلك " أن الجامعة في البلدان العربية عموما ، لم يتسنى لها أن تصبح مؤسسة أصيلة ذات بنية ذاتية تلبي حاجات المجتمع . وقد يعزى ذلك إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية . أن العوامل تتعلق بنوعية القيادات الإدارية المهنية على تسيير الجامعات ، ونوعية القوى البشرية المسؤولة عن التعليم داخل الجامعة من ناحية أخرى . وأما العوامل الخارجية فترتبط بنوعية الحياة التي يعيشها المجتمع الذي يقوم به ، في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية " . ويرى الدكتور أسامة عبد الرحمن أن الجامعات العربية لا تزال إلى حد كبير رهينة الدور التقليدي وتكاد تعيش في عزلة عن المجتمع ومؤسساته الأخرى ، فهي لا تمارس الدور النشط والفعال الذي تمارسه الجامعات في الدول المتقدمة من الخروج ببعض البرامج إلى خارج أسوارها ، ومد خدماتها إلى المجتمع مباشرة ، وربما كان مرد تلك العزلة ، النظرة التقليدية إلى العملية التعليمية ، والفجوة الكبيرة بين الجامعات ومؤسسات وأجهزة الدولة الأخرى المستفيدة من خريجي الجامعات ، وانعدام قنوات الاتصال بين الجامعات وتلك الأجهزة لكل نوع من التخصصات ، كما أن تلك الأجهزة لا تنقل بدورها إلى الجامعات ، صورة واضحة لاحتياجاتها . (عبد الرحمن ، ١٩٨٢ : ٢٢٣ – ٢٤٣) .

ويناقش الدكتور عبد الباري الدرة (الدرة ، ١٩٩٨ : ١١) ، واقع نوعية التعليم العالي وقدرة الجامعات العربية على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين ، فيقول :

" أن الجامعات العربية ، لا تزال أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية في فلسفتها ومناهجها وهياكلها وإدارتها وأساليب تدريسها ، وقلة بحوثها ، وضعفها ، وغياب برامج خدمة المجتمع ، وضعف مستوى خريجيها ، وانفصال معارفهم ومهاراتهم عن حاجات المجتمع والسوق وضعف دورها في التنمية ، تقليص استقلالها الأكاديمي ، وغياب مشاركة العاملين فيها في اتخاذ القرارات " .

ويحدد الدكتور الياس زين (زين ، ١٩٧٩ : ٣٠١ – ٣٠٦) ، العيوب والنواقص التي يعاني منها التعليم العالي في الوطن العربي . ويقول إنها تتلخص بما يأتي :

١. فقدان التوازن بين العلوم والآداب : ويتضح هذا في أن الإحصاءات المتوفرة تفيد أن نسبة الخريجين في عشرة أقطار عربية على الأقل ، في العلوم الصرفة والتطبيقية (العلوم ، الطب ، الصيدلة ، الهندسة ، الزراعة) بلغت ٤٣% مقابل ٥٧% للآداب والفنون والحقوق والتربية والتجارة وذلك في السنة ١٩٧٥ . وقد ورد في الكتاب الإحصائي السنوي الذي أصدرته اليونسكو سنة ١٩٩٦ بان التوزيع النسبي لطلبة التعليم العالي بحسب نوع التعليم قد بلغ في بعض الأقطار العربي كما يأتي :

أ. كانت نسبة طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية في الأردن خلال السنة الدراسية ١٩٩٣ – ١٩٩٤ (٥٠,٣%) وفي تونس خلال السنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥

(٦٢,٩%) وفي مصر خلال السنة الدراسية ١٩٩٢ – ١٩٩٣ (٥٢,٨%) وفي المغرب خلال السنة الدراسية ١٩٩٤ – ١٩٩٥ (٦٧,٤٥) .

ب. أما نسبة طلبة الطب فكانت في الأردن (١٩٩٣ – ١٩٩٤) ١١,٨% وفي تونس (١٩٩٤-١٩٩٥) (٩,١%) وفي مصر (١٩٩٢-١٩٩٣) (٩,٥%) وفي المغرب (١٩٩٤-١٩٩٥) (٣,٠%).

٢. انخفاض نسبة الجامعيين للسكان يمثل النقص الثاني في التعليم الجامعي ، فعلى الرغم من أن أعداد الطلاب في الجامعات في الوطن العربي قد نمت ، إلا أن معدل التسجيل الإجمالي في التعليم العالي يبقى ضعيفا نسبيا وهو لم يبلغ بعد ٥% على مستوى المنطقة العربية وهذا يعني أن نسبة طلاب الجامعات لمجموع الشباب والشابات في سن المرحلة الجامعية ضئيل جدا إذا ما قورن مع النسبة في البلدان المتقدمة ، حيث كان معدل الانتساب ٥٠% للأشخاص من الفئة العمرية ١٨-٢٤ في سنة ١٩٧٢ . وتشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن نصيب التعليم العالي من جملة الملتحقين بالتعليم في البلدان العربية ما يقارب (٥,٣) بالمائة في التسعينات لا يزيد كثيرا عن النسبة المقابلة في مجمل الدول النامية (٤,٢% في سنة ١٩٩٤) ولكنه يقل كثيرا عن نظيره في البلدان المتقدمة (١٧,٦% في سنة ١٩٩٤ وفي تزايد سريع) . ويتضح من هذه المقارنة أن الدعوة إلى تقليل التوسع في التعليم العالي تنوي على حرمان المجتمع العربي من القاعدة الأساسية للعلوم والثقافة المتقدمة .

٣. بطالة خريجي الجامعات ، ثم أن النقص الثالث في التعليم العالي العربي يتمثل ببطالة خريجي الجامعات بعد نيلهم الشهادات .

٤. هجرة خريجي الجامعات ، ذلك أن نسبة عالية من هذه الثروة العربية الثمينة ، تتعرض للهجرة أو التهجير .

٥. عدم عودة الكفاءات العلمية إلى الوطن : ذلك أن نسبة كبيرة من الاختصاصيين العلميين يحجبون العودة إلى بلادهم بعد إكمال دراستهم العليا . وثمة إحصائيات تشير إلى أن ٧٥% من الطلاب السوريين في الخارج ، مثلا ، لا يعودون إلى بلادهم . وهناك من يذهب إلى أن ٧٠% من علماء المنطقة الذين يتعلمون في الغرب ، لا يعودون . أما أسباب ذلك فترجع إلى عوامل سياسية واجتماعية ، هذا فضلا عن عجز الجامعات العربية عن تأمين اختصاصات علمية وتقنية مختلفة لأبنائها تاهيك عن توفير مستلزمات البحث .

٦. ومن عيوب الجامعات العربية أن خريجيها ، الذين يمثلون الناتج النهائي لنظام التعليم العالي ، لا يقومون بدور فعال في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج في بلادهم .

٧. ثم أن تأثير خريجي الجامعات العربية لا يكاد يذكر أيضا في مجال تطوير التقنية أسوة بما يفعله مثلا الخريجون في كل من اليابان والكيان الصهيوني في تطوير التقنية الغربية المستوردة ، فالكيان الصهيوني استطاع في اقل من جيل واحد (٣٠سنة) تطوير هذه التقنية والتوصل إلى تقنية متقدمة خاصة به .

٨. ومن النواقص التي تعاني منها الجامعات العربية ، ضعف التنسيق بين بعضها البعض، فكثيرا ما تهمل النشاطات والأبحاث التي يقوم التدريسيون في الجامعات والمراكز

العلمية المتناظرة في الوطن العربي . في حين أن بعضها يتجه صوب الجامعات والمراكز العلمية في البلدان الغربية ، هذا فضلا عن إهمالها القضايا والمشكلات العلمية والإنمائية ذات الأهمية على الصعيدين الوطني والقومي .

أما الدكتور نادر فرجاني (فرجاني ، تشرين الثاني ، ١٩٩٨ : ١٠٢-١٠٦) فيقدر بأن هناك أربعة توجهات استراتيجية ، صار ملحا أن تتضافر في عملية جادة لإصلاح جذري للتعليم العالي في البلدان العربية ، تبدأ دون إبطاء وهي :

١. استمرار مسؤولية الدولة مع تحرير مؤسسات التعليم العالي من سلطات الحكومة ومن حافز الربح ويتم ذلك من خلال إنشاء مجلس إدارة مستقلة لهذه المؤسسات رباعية التمثيل (الدولة ، قطاع الأعمال ، والمجتمع المدني ، والأكاديميون) الأمر الذي يمهد الطريق لإطلاق طاقات مؤسسات التعليم العالي في تعاون وثيق مع أجهزة الدولة ومشروعات قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني ، ولتحقيق أقصى مساهمة في التنمية من خلال البحث والتدريس وخدمة المجتمع. وتعني مسؤولية الدولة عن التعليم العالي القيام بكفاءة بوظيفتين رئيستين هما زيادة التمويل الحكومي والمجتمعي للتعليم العالي ، والعمل على رفع كفاءة استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي والمجتمعي عليها من خلال تقنين المحاسبة الجادة لمؤسسات التعليم العالي ، وبخاصة في ما يتصل بالمال العام . ويتفرع عن هذه الوظيفة إقامة نظام اعتماد Accreditation جدية لبرامج التعليم العالي ، وتطبيقها بصراحة ، لضمان النوعية في جميع مؤسسات التعليم العالي .

٢. إحداث هزة شديدة لمؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بمؤسسات جديدة ، إلا بضمان مستوى نوعية أرقى جوهريا من المستهدف . ولا يتم ذلك إلا بتوفر الشروط الآتية :

أ. تقليل الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي القائمة مع تحسين الإمكانات والمستلزمات للتدريس والبحث وبوجه خاص في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية ، وتلك التي تزداد البطالة بين خريجيها .

ب. تنقية هيئات التدريس ووضع برامج فعالة لترقية قدراتهم ، ففي بعض البلدان العربية لا تتمثل المشكلة بنقص نسب المؤهلين بشهادات عليا بين أعضاء هيئة التدريس ، ولكن بضعف قدراتهم ، وبخاصة البحثية ، هذا فضلا عن أن بعض فتور المهمة في إنجاز البحوث يرجع إلى تخلف الإمكانات المساعدة على البحث . هذا فضلا عن عدم توفر المناخ المناسب ، وقد أصبحت عادة إنجاز البحث لأغراض الترقية العلمية هي السائدة .

ج. إعادة النظر في هياكل وبرامج ومؤسسات التعليم العالي القائمة بما يؤدي إلى تفادي التكرار النمطي في نسق التعليم العالي ككل ، والتحول نحو نمط التعليم العالي المرن والمواكب لاحتياجات التنمية .

٣. إقامة نسق التعليم العالي المرن من خلال إعداد أفراد قابلين للتعليم المستمر . وبهذا يتعين أن يكتسب التعليم العالي مقومين أساسيين : التنوع والمرونة .

٤. تفعيل التعاون العربي في مجال التعليم العالي ويقتضي ذلك الوقوف بوجه التشرذم التنافسي في التعليم العالي العربي الذي تحركه النعرات القطرية التي تفت في عضد العرب جميعا . ويعد مشروع جامعة العرب للدراسات العليا الذي أقر من سنوات طويلة المحك الأول لقدرة العرب على التعاون في ميدان التعليم العالي .

ويأخذ الدكتور عبدالملك خلف التميمي (التميمي ، ١٩٨٥ : ٧٣-٧٥) على الجامعات العربية، أنها تفتقر إلى فلسفة وأهداف تعليمية وتربوية مجددة ، ويقول : " إن الفلسفة المعلنة في أدبيات وزارة التعليم العالي ، ليست إلا نصوصا عامة منقولة من فلسفات وأهداف جامعات أخرى وتصلح لكل زمان ومكان . أما فلسفة التعليم الجامعي العربي من وجهة نظر الإدارات الحكومية ، فهي في الحقيقة لا تذهب أبعد من تعليم الأجيال وتأهيلهم ليتمكنوا من الحصول على العمل الوظيفي بمؤهل علمي " . ويتضح هذا في ما يؤكد الواقع من تطور كمي للتعليم الجامعي دون مساهمة فعالة في بناء حقيقي للمجتمع ويضيف الدكتور التميمي إلى ذلك أن الجامعة لا تستطيع أن تؤدي دورها في عملية التغيير والبناء الحضاري دون تطور سياسي واجتماعي مواز ومواكب لتطورها ، في جو ديموقراطي يتيح الفرصة كاملة لحرية البحث والرأي والنقد ومعايير ثابتة تعيشها الجامعة متحررة من العقلية المتخلفة القائمة على الشكلية والعائلية والعلاقات الشخصية ،بعيدا عن الضغوط الاجتماعية والسياسية المؤثرة في مسيرتها العلمية والثقافية .

ومن خلال دراسة لواقع التعليم الجامعي في منطقة الخليج العربي، يشير الدكتور التميمي إلى أن الجامعات الخليجية تشكو من أزمة حقيقية ، وهي جزء من أزمة التخلف العامة . ويرى أن أسباب الأزمة تتلخص بما يأتي :

١. مسالة استقلالية الجامعات ذلك ان الجامعات الخليجية ،جميعها جامعات حكومية ،بمعنى حكومية النشأة والموارد وتأسس بسياسة الدولة ، وينظر إليها كما ينظر إلى أية مؤسسة أو وزارة حكومية ، وتصدر تعيينات القياديين فيها من قبل الحكومة .ولا يمكن لهذه الجامعات ان تؤدي دورها الحقيقي في التطور ما لم تكن مستقلة عن الإدارة والسياسة الحكومية .

٢. وترتبط بهذه المسالة ، مسالة أخرى ، فكون الجامعة غير مستقلة فإنها لن تكون ديموقراطية ، أي إن الجامعة لا تنتخب قيادتها ، ولا تتوفر فيها حرية الرأي والبحث العلمي ، ولا تترك لطلبتها حرية ممارسة الديموقراطية ، ولا يتحقق لأعضاء هيئتها التدريسية الأمن الوظيفي .

٣. وثمة مشكلة أخرى ، تلك هي عدم وجود معايير أكاديمية ثابتة تؤدي إلى وجود تقاليد جامعية تحكمها تشريعات واضحة محددة النصوص غير قابلة للتأويل أو التحليل .

٤. أما سياسة القبول في الجامعات الخليجية فتقوم على أساس الباب المفتوح ، بقبول جميع خريجي الثانوية العامة ، وفي بعض الجامعات حددت نسبة القبول ، ولكن هذه النسبة لم تؤد إلى حل ، بل تفاقمت المشكلة بزيادة أعداد الطلبة الراغبين في دخول الجامعة سنويا دون أن تتمكن هذه الجامعات من استيعابهم .

ويقف الدكتور علي فخرو (فخرو ، ١٩٩٨ : ٨١) عند متطلبات النهوض بالتعليم العالي في الوطن العربي ، ويقول إنه لابد من توفر بعض المستلزمات وأبرزها ما يأتي :

١. إخراج مؤسسة التعليم العالي من قبضة الدولة وحدها أو يد مؤسسة واحدة في الدولة إلى أحضان المجتمع كله .
٢. أما المتطلب الثاني ، فيتعلق بنوعية التعليم العام ما قبل الجامعي ومستواه وروحه ، فلكي تستطيع الجامعة تخريج مواطنين يتمتعون باستقلالية الشخصية وروح المبادرة والقدرة على الإبداع والتفاعل الحي مع المعرفة ، لابد أن تستقبل الجامعة طلبة تكونت لديهم القابلية لغرس تلك الصفات .
٣. ويبقى المتطلب الثالث والذي يتعلق بدور الجامعة التثقيفي ، فمع أن الجامعات خرجت أفضل المهنيين والمتخصصين إلا أنها لم تزرع في نفوسهم روح الإنسان التواقة للجمال والسمو . ومما يؤسف له أن الجامعات أهملت الثقافة العامة المرتبطة بهموم المجتمع وطموحاته .

أما **الدكتور صبحي القاسم** (القاسم ، ١٩٩٧ : ٥) فيعتقد أن أهم المشاكل والقضايا التي يجري الآن إعادة النظر فيها في ضوء التجارب الوطنية والعالمية المتعلقة بحقل التعليم العالي تندرج تحت عنوانين رئيسين أولهما ضعف مواكبة مؤسسات التعليم العالي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وتكييف مخرجاتها مع تلك المتغيرات . وثانيهما اتساع الفجوة بين الكم والنوعية في أداء مؤسسات التعليم العالي (الرسمي) التي هيمنت على هذا النشاط في معظم البلدان العربية .

ويحدد القاسم أهم المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي العربي ويرى إنها تتلخص بجملة من الأمور مع الأخذ بنظر الاعتبار ، التباين بين البلدان العربية في كل واحدة منها . وهذه الأمور هي:

١. هيمنة وزارة التعليم العالي أو المجالس العليا للجامعات على القرارات الرئيسة .
٢. استمرار الخلل في هيكل مستويات التعليم العالي الأربعة . إذ بلغ نصيب الطلبة المسجلين في مرحلة البكالوريوس ٨٢,٤% على المجموع في سنة ١٩٩٦ و ١٢,٤% في مرحلة المعاهد العلمية الفنية و ٥,٢% للدراسات العليا (٨,٣% ماجستير و ١,٤% دكتوراه) . ويختلف هذا التوزيع النسبي عما هو معروف بالقاعدة الذهبية لتوزيع طلبة الدراسات العليا وهي ٥٠% للبكالوريوس و ٢٥% للمعاهد الفنية و ٢٥% للماجستير والدكتوراه .
٣. استمرار ضيق قاعدة التخصصات المتاحة للطلبة في الجامعات وبناؤها قريبة من التخصصات التقليدية وضعف مواكبتها للطلب في سوق العمل .
٤. استمرار ضعف الغالبية من الخريجين للالتحاق بالعمل مباشرة وحاجتهم للتدرب لمدة لا تقل عن عام مما أدى إلى لجوء القطاع الأهلي إلى إعادة تأهيل أعداد متزايدة من خريجي نظام التعليم العالي .
٥. تدني مؤشرات التعليم العالي من حيث كفاية الموارد المخصصة لعمل مؤسساته وخصوصا عمل الجامعات ، إذ يشكل بند الرواتب ونفقات المرافق الأساسية على سبيل المثال نسبة عالية من ميزانيات الجامعات . أما مؤشر عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس فهو آخذ بالازدياد وبخاصة في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية .
٦. استمرار الجامعات في الزعم بأنها جامعات للتدريس والبحث العلمي .

٧. استمرار معظم البلدان العربية الأخذ بمبدأ مجانية التعليم ، واتساع الفجوة مع مرور الوقت بين ما تخصصه الحكومة لمؤسسات التعليم العالي وتضخم حجم مسؤولية هذه المؤسسات من ناحية، وبين ضمان الحد الأدنى لنوعية أداء تلك المؤسسات واستجابتها لبناء رأس مال بشري منتج وفاعل من ناحية أخرى .

٨. على الرغم من وجود عدد كبير من الجامعات إلا أن كل واحدة ما زالت تدعم شمولية مهماتها لجميع الوظائف بدا بالتعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع في حين أن الوقت قد حان لتقاسم هذه الوظائف بين الجامعات والعمل على تميز كل واحدة منها بوظيفة أو أكثر .

٩. أكدت معايير ومؤشرات أداء مؤسسات التعليم العالي خلال السنوات العشر الأخيرة ، وعلى الأخص أداء الجامعات أن هناك تراجعا في الأداء جراء التوسع غير المنضبط في الأعداد وزيادة التأثيرات السلبية للمؤشرات الخارجية وتطور بيئة غير صحية للعمل المتميز والجاد في معظم هذه المؤسسات .

١٠. بلورة طبيعة دور القطاع الأهلي في تمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات التعليم العالي جنبا إلى جنب مع القطاع الحكومي

ملاحظات حول مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي :

أن طبيعة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تفرضه ظروف التنمية ، وارتباط ذلك بالتحولات في الميدانين الوطني والقومي ، يقتضي من الجامعة أن تأخذ دورها في أحداث التغيير المطلوب ، وفي مد الدارسين بالعلم والمعرفة والقدرة والمهارة ، حتى يتمكنوا من المشاركة في أحداث التغيير . وهذا يتطلب تطويرا في هياكل التعليم الجامعي ، وإعادة النظر الجذرية والشاملة في أوضاع الجامعات وتحويلها من مراكز تقليدية لتخريج الطلبة إلى مراكز لبناء الجيل الجديد ، ومراكز للبحث والتصور باتجاه المستقبل ، وهذا لا يتحقق من دون الإسهام الفعلي للجامعات في حركة التحولات التاريخية التي شهدها الوطن العربي في المرحلة الراهنة . (عبد الرحمن ، ١٩٨٢ : ٢٤٢ – ٢٤٣) .

وحتى تتمكن الجامعات ، أن تؤدي دورها الفاعل ، لابد من إعادة النظر في فلسفة التعليم العالي وأهدافه ، والاعتماد على فلسفة وأهداف تربوية وتعليمية جديدة ، مبنية على أسس علمية واضحة المعالم والأساليب ، نابعة من المجتمع العربي ، بقيمه وحاجاته وتطلعاته المتجددة ومن أبرز تلك الأهداف . (زين ، ١٩٧٩ : ٣١٨ – ٣١٩) .

- إعداد المتخصصين في شتى المجالات .
- دراسة قضايا المجتمع وخدمة مطالب الوطن والأمة ونشر المعرفة والبحث عن الحقيقة والتزود بالقيم العلمية والروحية . (زين ، ١٩٧٩ : ٣١٩) .

وبعد تبني فلسفة وأهداف تربوية جديدة ، ينبغي الربط بين خطة تطوير التعليم العالي والجامعي ، وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتحقيق التوازن بين التوسع التعليمي والتربوي والحاجات الاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن أهم عامل من عوامل هذا الربط هو أن تتبنى سياسة القبول استنادا إلى حاجات المجتمع من مختلف التخصصات . ولابد كذلك من تنويع التعليم العالي وإحداث توازن بين التخصصات

العلمية والتقنية والتطبيقية من جهة والتخصصات الإنسانية والاجتماعية والإدارية من جهة أخرى . وقد قوي في السنوات الأخيرة اتجاه عالمي يقوم على ربط التعليم الجامعي بمواقع العمل والإنتاج فنشأت مثلا (أنواع من كليات المجتمع) ذات مفهوم حديث تقدم خدماتها التعليمية إلى المنطقة الجغرافية وتستند إلى مبدأ الدراسة والعمل معا . (زين ، ١٩٧٩ : ٣٢٠ – ٣٢٤) .

ويدافع اليوم كثير من المهتمين بالتخطيط التربوي ، والتعليم الجامعي عن فكرة "الجامعة المفتوحة " ، ويرون بأنها ضرورية للمجتمع العربي في المرحلة الراهنة ، من حيث أن الجامعات التقليدية ذات إمكانات محدودة ، ولا يمكن أن تزيد من استيعابها لألوف الطلبة المؤهلين والراغبين في التعليم العالي . (السعيد ، ١٩٨٦ : ١٠ – ١٤) .

فضلا عن كل ما تقدم ، يمكن للتعليم العالي أن يقوم بدور مهم في قيادة المجتمع ، وذلك عبر إجراء بحوث علمية ودراسات لمصلحة المؤسسات الحكومية والخاصة بغية حل قضايا ومشكلات تعترض مسيرة هذه المؤسسات وبطرائق علمية هادفة ، ويتطلب تطور التعليم العالي للقيام بهذه المهمة ، إنشاء مؤسسات متقدمة لاستيعاب العلماء والمفكرين والخبراء ، الذين يقودون عملية البحث على المستوى الدقيق والعالي . وقد يكون من الممكن البدء بإنشاء جامعات عربية مشتركة أو خاصة للدراسات العليا . (زين ، ١٩٧٩ : ٣٢٢ – ٣٢٣) .

ولا يمكن إغفال أهمية إجراء تقييم علمي وميداني مستمر للأوضاع التعليمية في الجامعات من حيث مدخلاتها وعائداتها في التنمية . ثم لابد من توعية الرأي العام العربي باهمية التعليم الجامعي ، وإفساح المجال لإنشاء (جامعات وكليات أهلية) في البلدان التي لم تشهد مثل هذه المؤسسات ، والتوسع في إنشائها في البلدان التي شهدت تأسيس هذه المؤسسات ، بغية تخفيف الضغط عن الجامعات القائمة ، وخلق المنافسة بهدف تطويرها ، وكذلك السعي إلى تحقيق تفاعل حي وتنسيق كامل بين الجامعات العربية ، مع مراعاة أهمية تعزيز الديمقراطية في الجامعة ، والاعتماد على مبدأ الانتخاب لاختيار القيادات الجامعية . ومن دون شك في أن كل ذلك لا يمكن أن يتحقق دون أن تقوم الدولة بنفسها ، بتبني خطة طموحة تستهدف تطوير التعليم العالي ، وإعادة بنائه على وفق أسس وأساليب جديدة ، تجعله قادرا على مقاومة التحديات التي يواجهها وطننا العربي . (التميمي، ١٩٨٥: ٧٦) ؛ (زين ، ١٩٧٩ : ٣٢٣) .

دور القطاع الأهلي في تطوير التعليم العالي

أشرنا فيما سبق إلى أن بعض المؤسسات الجامعية العربية كانت في بداية نشأتها أهلية ، ومن ذلك جامعة القاهرة التي بدأت أهلية ثم تحولت إلى جامعة حكومية في سنة ١٩٢٥ . وحتى السبعينات فأن كل مؤسسات التعليم العالي الحديثة كانت تقريبا حكومية ، ثم أخذ الدفع نحو إنشاء جامعات وكليات أهلية يقوى مع اشتداد رياح " التكيف الهيكلي " و "الإصلاح الاقتصادي "منذ منتصف السبعينات " . (فرجاني ، تشرين الثاني ١٩٩٨ : ٩١).

ويذكر الدكتور سعيد اسماعيل علي (علي ، ١٩٨٧ : ٣٨) أنه عندما برزت فكرة إنشاء جامعة أهلية يتحمل الملتحقون بها مصروفات تعليمهم كاملة ، كان لابد من أن

يستفز هذا لا المفكرين التقدميين والاشتراكيين وحدهم، بل وكذلك كثيرين غيرهم . وقد وجهت مجلة الطليعة (المصرية) سؤالا لعدد من رجال الفكر وأساتذة الجامعات ، فكان الاتجاه الغالب هو المعارضة الشديدة . فمن ذلك ما قاله الدكتور مراد وهبة من أن مشروع الجامعة الأهلية يفرز في المقام الأول تناقضا غير مشروع ؛ فالجامعة الأهلية هي جامعة القادرين اقتصاديا ، في حين أن جامعات الدولة هي جامعات القادرين علميا . ومن ثم فالجامعة الأهلية ، هي جامعة البرجوازية وفي مجتمع لا تنفرد فيه البرجوازية بالحياة ، إذ هي تحيا في أحضان قوى اجتماعية أخرى ، فإن الجامعة الأهلية من شأن تأسيسها إحداث شرخ في قوى التحالف ، إذ ينتفي معها مبدأ تكافؤ الفرص ، وتنتفي معها الغاية من إقرار مجانية التعليم المنصوص عليها في الدستور (المصري) . (علي ، ١٩٨٧ : ٣٣٨) .

لقد كان لشيوع نزعة السوق ، والبحث عن الربح أثر كبير في إفساح المجال للقطاع الخاص، وجاء في ذلك انعكاسا للتوجهات الاقتصادية الجديدة التي بدأ العالم يشهدها منذ مطلع الثمانينات وأبرز ما في هذه التوجهات الدعوة إلى تقليل الدعم الحكومي للتعليم العالي في سياق تيار صعود السوق وتقليل دور الدولة ، والعمل على اجتذاب الاستثمار الخاص . لذلك قام مؤخرا ودون ضجة كبرى ، عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الأهلية) في بلدان عربية (المغرب منذ سنة ١٩٨٤ ، الإمارات منذ سنة ١٩٨٥ ، الأردن منذ سنة ١٩٩٠ ، كذلك صدر في مصر سنة ١٩٩٢ قانون يسمح بإنشاء جامعات خاصة تستهدف الربح ، وأن تضمن القانون النص السذج على ألا يكون غرضها الأساس الربح ، وعلى ألا يزيد هامش أرباحها على ١٠% . (فرجاني ، تشرين الثاني ، ١٩٩٨ ؛ ٩٧ – ٩٨) .

ويقف الدكتور صبحي القاسم (القاسم ، ١٩٩٧ : ٧ – ١١) عند التعليم العالي يبين مدى إسهامه في قيادة التعليم العالي نحو الأفضل ، ولتحقيق ذلك يرى أنه لابد من ملاحظة ما يأتي :

١. أن حقائق الواقع في سنة ١٩٩٧ تشير إلى أن القطاع الأهلي في الوطن العربي يمول ما نسبته ٢٥% من مجمل عدد مؤسسات التعليم العالي العربي . كما أن مساهمة القطاع الأهلي بلغت ما يقارب الـ ١٥% من مجمل نفقات التعليم العالي للبلدان التي توجد فيها مؤسسات أهلية عاملة .
٢. لا تزال مسالة تمويل التعليم العالي الأهلي ونوع الرسوم الجامعية المستوفاة تشغل اهتمام القائمين على شؤون هذا التعليم ، فضلا عن الدولة والرأي العام . كما أن هناك تباينا بين الجامعات والكليات الجامعية الأهلية نفسها في مجال استيفاء الرسوم . ومن دون شك فأن التطور الذي يشهده العالم الآن ومؤسسات التعليم العالي بشكل خاص يتطلب تمويلا كبيرا لا يمكن للدولة أن تتولاه بمفردها ، ولابد أذن من مشاركة مؤسسات المجتمع وشرائحه كافة من أجل بناء مؤسسات تعليمية وبحثية تقوم بدور مهم في نقل المجتمع ليواكب تطور العالم في القرن الحادي والعشرين.(محمد،١٩٩٩: ٤). لذلك فليس من المعقول أن يظل التعليم الجامعي الحكومي مجانيا .. وقد بدأنا نتلمس بروز وجهة نظر تدعو إلى إجراء تغيير لهذا الواقع والعمل على وضع بعض الرسوم على الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومي ، ولعل الدراسات المسائية في التعليم العالي الحكومي واحدة من الأنماط التي ينبغي تشجيعها في هذا الإطار وتستند وجهة

النظر تلك إلى حقيقة مهمة وهي أن الاستمرار في التوسع السريع في حجم مؤسسات التعليم العالي الحكومي دون وضع رسوم مالية سيؤدي إلى تدهور نوعية التعليم وبالتالي إلى انخفاض في نوعية رأس المال البشري المنتج . (فرجاني ، ١٩٩٨: ٩) .

٣. وبالرغم من وجود اتجاه للاهتمام بالتعليم العالي الأهلي ، إلا أن أصواتا بدأت ترتفع ضده وعراقيل صارت توضع في طريقه ، وتحد من انطلاقته ، حتى أن الدكتور موسى الكيلاني كتب مقالا بعنوان " التعليم الموازي لغم أكاديمي موقوت " (الرأي الأردنية ، ٦ تشرين الأول ١٩٩٩) قال فيه : " أن الجامعات الخاصة في الأردن باتت تشعر بأنها مهددة بالإغلاق لعدم وضوح السياسة التعليمية من قبل مجلس التعليم العالي تجاهها ، وما يرافق ذلك من التخبط والثارية والمزاجية في اتخاذ القرارات ، ووضع العراقيل والعقبات التي تعترض طرقها " . ويضيف الدكتور الكيلاني إلى ذلك قوله : أن " الحكومات العربية تتساهل في إعداد الطلاب الذين يقبلون في الجامعات الرسمية بغض النظر عن ما يسمح به عدد الأساتذة والقاعات ومساحة الحرم الجامعي المعتمدة دوليا في حين تضع القيود على الجامعات الخاصة إذا لم تطبق هذه المعايير " . وتساءل قائلا : هل يجوز للمستوى الأكاديمي (الأردني) أن يكيل بمكيالين ، فيطلب من الجامعات الخاصة شروطا تعجيزية من ناحية الاعتماد ، بينما يسمح للجامعات الحكومية أن تستمد بالشروط الأساسية التي تحترمها كل الجامعات المعترف بها دائميا. ويدافع الدكتور الكيلاني عن الجامعات الخاصة ويقول أن أبناء الوطن استثمروا فيها ملايين الدولارات وأن الإحصائيات تشير إلى أن هذه الجامعات توفر للبلد ملايين أخرى من الدولارات سنويا ما بين مصروفات الدارسين وتوفير الأموال التي كانت ستحول إلى الخارج وحذر من وجود اتجاه لدى بعض المسؤولين الأردنيين من ذوي النظرة المحدودة لوأد تجربة الجامعات الخاصة والتي كان الأردن رائدا متميزا فيها حققت له سمعة إيجابية على نطاق الوطن العربي . (الرأي الأردنية ، ٦ تشرين الأول ١٩٩٩).

٤. وبالمقابل فأن هناك من يرى أن القطاع الأهلي أكثر استجابة لرغبة الطالب من القطاع الحكومي، فالطالب الذي يدفع رسوما يحرص على دراسة المنهاج الدراسي الذي يضمن له عملا في السوق أو يراه أكثر انسجاما مع التغييرات الكبيرة التي بدأت معظم البلدان العربية في التوجه إليها من خلال برامج التصحيح الاقتصادي والأخذ بمبادئ السوق المفتوحة وتنظيم دور القطاع الخاص في إنتاج السلع والخدمات . وبالتأكيد فأن القطاع الأهلي في توجهاته هذه سيكون حافزا لإعادة النظر في المناهج التي يقدمها القطاع الحكومي لتصبح مكملة ولربما أكثر انسجاما مع الصورة الإجمالية لاحتياجات سوق العمل الوطني والإقليمي والدولي .(القاسم ، آفاق التعليم ١٩٩٧: ١٠)

٥. كما أن تطور القطاع الأهلي وسعيه للمحافظة على النوعية وتحسين الأداء ، سيترك أثره على القطاع الحكومي وذلك من خلال أمرين أولهما : التعاون بين القطاعين في مجال رفع مستوى التعليم العالي . وثانيهما : خلق حالة من التنافس الإيجابي الذي يؤدي إلى تحسن نظام التعليم العالي من ناحية المدخلات والعمليات والمخرجات في ظل الدواعي والتحديات الداخلية (ومنها مثلا تدهور النوعية من حيث مستوى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمناهج وطرائق التدريس) . والتحديات الخارجية (ومنها

انتشار حركة العولمة وثورة المعلومات وما يصاحب ذلك من محاولات لطمس الهوية القومية والشخصية الوطنية) . (الدره ، ١٩٩٨ : ١١) .

٦. لقد بدات بعض الأوساط تتحدث عن المخاطر التي يتعرض لها المجتمع من جراء شيوع وجهة النظر الداعية إلى خصخصة التعليم العالي وكف يد الدولة عن التدخل في اقتصاديات المجتمع ، وتحويلها إلى القطاع الخاص وقد كتب حسين حسنين مقالا بعنوان " كلفة التعليم العالي وتمويله " ، (جريدة الرأي الأردنية، ٦ تشرين الأول ١٩٩٩) ، ناقش فيه هذه القضية وقال أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضعا تقريرا حول موضوع التعليم العالي بتكليف من الحكومة الأردنية سنة ١٩٩٨ ويضيف أن موضوع تمويل التعليم العالي من قبل الحكومة ومسؤولية الأجيال الحالية عن استمرار وتطور المجتمع واقتطاع جزء من الدخل القومي المتاح لاستهلاكها كي تستثمره وتخصصه للتعليم العالي لمصلحة الأجيال القادمة كاستثمار مؤجل العوائد ، لا يزال عرضة للنقد . كما أن التوجه نحو إقامة جامعات وكليات أهلية هو التفاف واضح على ديمقراطية التعليم والسير شوطا بعيدا في التوجه لجعل التعليم العالي حكرا على النخبة القادرة ماديا على دفع تكاليفه ، والخوف من وضع رسوم على طلبة الجامعات الحكومية بحيث تصبح الدراسة الجامعية غير متاحة إلا لأبناء الأثرياء ، وفي ذلك محاذير اجتماعية وعلمية وتربوية خاصة فيما يتعلق بتحميل أبناء الطبقات الفقيرة كلفة التعليم العالي كلها .

الخلاصة

أن التصور المستقبلي الذي يمكن أن يقف عنده أي باحث في شؤون التعليم العالي في الوطن العربي ، لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار ، حقيقة بارزة باتت تفرض نفسها ، وهي : أن الأذهان أصبحت مهيأة لقبول دور محدد يمكن أن يقوم به القطاع الأهلي (الخاص) في مضمار تطوير التعليم العالي ، فليس من الضرورة أن يكون هذا القطاع منافسا لقطاع الدولة في قيادة حركة التعليم العالي ، وإنما لابد من إبراز التعاون والتكامل بين القطاعين ، في مجال ترصين نظام التعليم العالي ، وتحقيق قفزة نوعية في أدائه والسعي باستمرار لتنشيط مفاصلة ومعالجة مشاكله .

كما أن الاتجاهات الاقتصادية والسياسية والثقافية المعاصرة تلقي على عاتق التعليم الأهلي ، مسؤوليات واسعة في مجال عدم تكرار العيوب والنواقص التي يعاني منها التعليم العالي الرسمي ، والبحث باستمرار كما هو جديد ومتطور بحيث يصل إلى مرحلة يمكن أن يقوم فيها بمهام الحافز للتعليم الرسمي سواء كان ذلك على صعيد المناهج الدراسية ، أم الاستعداد لأن يصبح أكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل .

وتبقى مسالة مهمة لابد من الإشارة إليها وهي أن التعليم العالي في الوطن العربي ينبغي أن يظل تحت إشراف الدولة بنوعيه (الرسمي والخاص) ضمانا لتحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا، وحرصا على المبدأ الرئيس للتعليم وهو خلق جيل يؤمن بالله والوطن والأمة ويسعى إلى تحقيق الأهداف السامية في الوحدة والحرية والتقدم وبناء المجتمع المتطور الموحد القوي القادر على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

المصادر والمراجع

- أحمد ، إبراهيم خليل ، " الجامعة مركزاً للبحث والتطور " ، مجلة الجامعة ، الموصل، السنة (١١) ، العدد (١٠) ، تموز ١٩٨١.
- ..... ، مسؤولية عضو هيئة التدريس في جامعة الملك سعود، وقائع ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية المنعقدة للفترة من ٢٧ شباط - ٢ آذار ١٩٨٣ ، الرياض ، ١٩٨٣ .
- التميمي ، عبد المالك خلف ، " التعليم العالي والتنمية في منطقة الخليج العربي " مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٥٢) ، ١٩٨٥ .
- ثورة ١٧ تموز : التجربة والآفاق ، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر العراقي ، كانون الثاني ١٩٧٤ .
- حال الأمة العربية ، " الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٦ ، تقرير أعده نخبة من الباحثين العرب بتكليف من الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي"، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، السنة (٢٠) ، العدد (٢١٩) ، أيار – مايو ١٩٩٧ .
- جريدة الرأي (الأردنية) ٦ تشرين الأول ١٩٩٩ .
- الحوات ، علي ، " الدراسات العليا في جامعات الوطن العربي : واقعاً وارتقاءً " ، المجلة العربية للتعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد (٢) ، كانون الأول – ديسمبر ١٩٩٦ .
- الخطيب ، هشام ، " أسباب التخلف العلمي في المجتمع العربي " ، نشرة المنتدى ، عمان ، العدد (١٥) ، نيسان ١٩٩٨ .
- خليل ، ياسين ، " دور الجامعة في الدول النامية " ، مجلة آفاق عربية ، بغداد ، السنة (١) ، العدد (١) ، أيلول ١٩٧٥ .
- الدرة ، عبد الباري ، " ندوة نوعية التعليم العالي ، وقائع نشرة المنتدى ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، المجلد (١٣) ، العدد (١٥٧) ، تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٩٨ .
- زحلان ، أنطوان ، " العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي ، (بيروت ، ١٩٨٠).
- الزوبعي ، عبد الجليل ، والحمداني ، موفق ، " أثر الحرب العالمية الثانية على أوضاع التعليم العالي في الوطن العربي ، بغداد ، ١٩٧٥ .
- زين ، الياس ، "الجامعات وتحديات التنمية في الوطن العربي " ، مجلة قضايا عربية ، بيروت ، السنة (٦) ، العدد (٤) ، آب ، ١٩٧٩ .
- سعيد ، أدوارد ، "الاستشراق المعرفة ، السلطة ، الإنشاء " ، ترجمة كمال أبو ديب، بيروت ، ١٩٨١ .

- السعيد ، محمد مجيد ، " لماذا الجامعة المفتوحة " ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، عدد متخصص رقم (١) ، ربيع الثاني ١٤٠٧هـ ، كانون الأول ١٩٨٦ ، عمان ١٩٨٦.
- عبد الرحمن،أسامة ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، الكويت ، ١٩٨٢ .
- علي ، سعيد اسماعيل ، الفكر التربوي العربي الحديث ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- عوض ، لويس ، الجامعة والمجتمع ، القاهرة .
- فخرو ، علي ، " متطلبات تطوير التعليم العالي " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٢١) ، العدد (٢٣٧) ، تشرين الثاني ، نوفمبر ١٩٩٨ .
- فرجاني ، نادر ، " إحصاءات التعليم العالي في الوطن العربي " ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، السنة (٢١) العدد (٢٣٧) تشرين الثاني ، نوفمبر ، ١٩٩٨ .
- فرج ، الياس ، مقدمة في دراسة المجتمع العربي والحضارة العربية ، بغداد ، ١٩٨٤.
- ..... ، التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، السنة (٢١) ، العدد (٢٣٧) ، تشرين الثاني ، نوفمبر ١٩٩٨ .
- القاسم ،صبحي ، " آفاق التعليم العالي وقضاياه في بلدان الوطن العربي " ، نشرة المنتدى ، عمان ، العدد ١٤٣ ، آب ، ١٩٩٧ .
- ..... ، " أفكار في إصلاح مسيرة البحث العلمي والتطوير التجريبي في بلدان الوطن العربي " ، نشرة المنتدى ، عمان ، العدد (١٣٩) ، نيسان ١٩٩٧ .
- محمد ، صباح محمود ، " تمويل التعليم مسؤولية من ؟ " ، جريدة الجمهورية ، بغداد ، ٣٠ تشرين الأول ١٩٩٩ .
- ميليبت ، فرد ، ب ، أستاذ الجامعة ، ترجمة جابر عبد الحميد جابر ، القاهرة ، ١٩٩٥.